المؤتمر العربي حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية
(الورقة المفاهيمية)

الخلفية

تزداد المؤشرات الإيجابية باطراد حول الممارسات الجيدة للنهوض بحق المرأة في الجنسية في المنطقة العربية. والواقع أن التقاليد الراسخة في المنطقة العربية تعترف بحق جميع أفراد الأسرة في الانتماء والتمتع بحياة الأسرة ووحدتها والحصول على اسم وهوية وشهادة ميلاد وجنسية. ، وفي وقت تواجه فيه المنطقة تحديات غير مسبوقة ناتجة عن الصراع والنزاعات المسلحة، مما قد ينتهك بعض هذه الحقوق الأساسية، فإنه من الضروري توحيد الجهود، والاستفادة من التجارب الإيجابية، واستكشاف الفرص على الصعيد الإقليمي للحفاظ على حق المرأة في الحصول على الجنسية وتعزيزها في جميع أنحاء المنطقة.

والواقع أن مجموعة واسعة من دول المنطقة العربية قد سنت تدابير تشريعية جديدة ومبتكرة لحماية النساء والأطفال والأسر على نحو أفضل، بما في ذلك ما يتعلق بحقوقهم في الحصول على الجنسية والوثائق للحفاظ على وحدة الأسرة.، واعتمدت جميع دول المنطقة أحكاماً تشريعية لحماية هوية وجنسية الأطفال مجهولي الهوية، واليتامى أو الذين تُركوا عند الولادة. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت مجموعة من الدول في المنطقة العربية تدابير حماية إضافية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و جمهورية مصر العربية و المملكة المغربية والجمهورية التونسية والجمهورية اليمنية وجمهورية العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، وتجدر الإشارة إلى أنه تم سن إصلاحات هامة في قانون الجنسية في جميع أنحاء المنطقة، (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية مصر العربية وجمهورية العراق والمملكة المغربية والجمهورية التونسية والجمهورية اليمنية)، كدول قامت بتطوير قوانينها لمنح المرأة الحق في منح جنسية وطنها الأم لأطفالها. وتظهر دول المنطقة العربية أيضا قيادتها على الساحة العالمية، حيث قامت الجزائر وتونس بتدخلات رئيسية في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة في مقر الأمم المتحدة في آذار/ مارس 2015 لإبراز أهمية تلك الإصلاحات في حماية الأطفال و الأسر.

كما تتخذ الدول في المنطقة العربية تدابير لضمان أن يبدأ كل طفل حياته بشهادة ميلاد وهوية قانونية، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال المعرضين للخطر. فقد اتخذت المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية البنانية، على سبيل المثال، خطوات لزيادة فرص الحصول على شهادات الميلاد للأطفال اللاجئين من السوريين، في حين أن دولاً أخرى، منها جمهورية مصر العربية ودولة قطر ومملكة البحرين قد أدخلت أحكاماً قانونية لتسهيل تسجيل المواليد من الأطفال الأكثر عُرضة للخطر، أو المولودين خارج إطار الزواج.

وتشكل حالات الطوارئ الإنسانية في المنطقة تحديات جديدة لتوثيق الحالة المدنية، وتفيد الأسر النازحة داخلياً والأسر المتضررة من النزاع بوجود صعوبات كبيرة في الحصول على الوضع المدني ووثائق الهوية وتجديدها وتعويضها، ومن شأن عدم وجود وثائق هوية أن يعرقل حرية التنقل، ومن ثم، يحد من إمكانية توفير السلامة، ويمكن أيضاً أن يزيد من صعوبة تتبع الأطفال المنفصلين عن ذويهم ولم شملهم. وكثيراً ما تحتاج النساء إلى شهادات زواج لإرث الممتلكات وتسجيل ولادة أطفالهن، إلا أن النزاع المسلح والحروب والنزوح في المنطقة يشكلان حواجز أمام تسجيل الزواج ويؤدي إلى مزيد من الولادات خارج إطار الزواج، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف ضد المرأة.

وإدراكاً للتحديات التي تفرضها الصراعات الجديدة وعدم الاستقرار وزيادة النزوح واللجوء على قضايا حقوق المرأة في قانون الجنسية، فقد قام خبراء من أنحاء المنطقة العربية في شباط / فبراير 2016 في البحرين خلال حلقة عمل إقليمية بشأن إعمال حقوق الجنسية للمرأة، والتي تمت في إطار الحملة العالمية من أجل الحقوق المتساوية ضمن قوانين الجنسية، بعقد اجتماع اشترك في رئاسته كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة المرأة اللاجئة. كما نظمت جامعة الدول العربية اجتماع الخبراء الإقليمي بعنوان "أطفالنا مستقبلنا: الانتماء والهوية"، والذي عقد بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أكتوبر/ تشرين الأول 2016 في القاهرة، والذي أكد من خلاله ممثلو الدول الأعضاء على التزامهم بحماية الهوية القانونية لجميع الأطفال في المنطقة العربية، والعمل بشكل متضافر لتحديد الحلول وتعزيزها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

واستناداً إلى هذا الزخم، يُقترح عقد مؤتمر عربي حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية" بهدف تيسير التواصل بين الدول العربية، وذلك من خلال تبادل الممارسات الجيدة والآراء بشأن الفرص

على الصعيد الإقليمي؛ فالأطفال القادرون على اكتساب الجنسية يتمتعون بإمكانية أفضل للحصول على التعليم والخدمات الصحية وبالتالي مستقبل أكثر أمناً؛ فهم قادرون على التمتع بحقوقهم الأساسية في الحياة الأسرية ووحدة الأسرة، فضلاً عن تقديم مساهمات أكبر لمجتمعاتهم وبلدانهم كمهنيين. ومن ثم، فإن الإصلاحات والتدابير الهامة التي تتخذها دول المنطقة، تسهم أيضاً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لاسيما فيما يتعلق بالهدفين 5 و16، المتعلقين بالمساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة، على التوالي.

ومن المتوقع أن يضيف المؤتمر قيمة خاصة من خلال التركيز على الجهود السابقة المبذولة لتحقيق الإصلاحات الوطنية، وهو نهج جديد ومبتكر لتلك المسألة. وعلى وجه الخصوص، تتوفر الحاجة إلى فهم أوسع لكيفية معالجة الشواغل من جانب الحكومات الأخرى في المنطقة ممن نجحت فعلياً في تحقيق الإصلاحات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة المُلحة للتطوير تتعين أن تكون أكثر فعالية من أجل توضيح الفائدة الإيجابية للإصلاحات في حياة الأفراد والمجتمع ككل.

ومن المؤكد أن الممثلين الحكوميين عن البلدان التي نجحت في تنفيذ الإصلاحات، والخبراء الموضوعيين ممن لديهم القدرة على دعم الإصلاحات المستمرة في المنطقة، فضلاً عن المجتمع المدني، هم أكثر الأشخاص دراية بكيفية تعزيز تلك الإصلاحات الإيجابية الإضافية من خلال تيسير تبادل الممارسات الجيدة، والحملات الإعلامية والرسائل والاستراتيجيات والجهود السابقة. والأهم من ذلك، أن عقد مثل هذا الاجتماع سيتيح أيضاً الفرصة لتبادل الأمثلة الواقعية للأفراد والأسر الذين قد استفادوا بالفعل من الإصلاحات وأثرها الإيجابي على بلدان المنطقة.

ومن المرجح أن يكون للنهج الإقليمي الشامل لدعم جهود الإصلاح أثر أكبر من الجهود الوطنية البحتة؛ فالخطوات التي يتخذها بلد ما، من المحتمل أن توفر مثالاً أونموذجاً مفيداً للدول الأخرى في المنطقة للنظر فيها وتدارسها. ومع الاهتمام الإقليمي والدولي الكبير لتحديات الحماية الناجمة عن الصراعات الإقليمية، والنزوح، وعدم وجود وثائق هوية، فضلاً عن صدور قرار جديد عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق المرأة في المساواة بين الجنسين من قِبل 107 من الحكومات، يزداد الزخم للبحث عن حلول. كما أن لتعزيز المساواة بين الجنسين ضمن قوانين الجنسية فوائد عميقة على الأطفال والأسر في المنطقة العربية كخطوة رئيسية في تعزيز الانتماء والهوية القانونية وتحقيق المساواة بين الجنسين.

المؤتمر العربي حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية تقترح جامعة الدول العربية والحملة العالمية من أجل الحقوق المتساوية للجنسية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عقد المؤتمر العربي حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية بحضور مسؤولين حكوميين من دول المنطقة، ومجموعة صغيرة من ممثلي المجتمع المدني وخبراء دوليين.، وسيبرز ممثلو البلدان الإقليمية التي سنت مؤخراً إصلاحات لحقوق المرأة ضمن قانون الجنسية، الأثر الإيجابي للإصلاحات على المجتمع والأسر. وستُعطى الأولوية لمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين والبلدان المهتمة بدراسة النُهُج الممكنة لتوسيع نطاق حقوق المرأة ضمن قوانين الجنسية. ومن خلال هذا المؤتمر، سيشارك المسؤولون الحكوميون في الجلسات العامة والجلسات النقاشية عبر استعراض الممارسات الجيدة والفرص المتاحة للإصلاحات المتعلقة بحقوق المرأة ضمن قوانين الجنسية، فضلاً عن استكشاف نماذج الشراكة لتحقيق تغيير إيجابي؛ كما ستشارك أيضاً الهيئات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة.

المشاركون

ممثلو حكومات الدول التي قامت بإجراء إصلاحات في قوانين الجنسية بما في ذلك البرلمانيين وممثلين عن الوزارات المعنية (كوزارات العدل، والداخلية، والمرأة والطفولة) وممثلي جامعة الدول العربية من الإدارات ذات الصلة، ومجالس الشورى، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان الوطنية للمرأة هذا بالإضافة إلى ممثلي حكومات البلدان التي أدخلت إصلاحات على قوانين الجنسية لتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وجزء أصغر من ممثلي المجتمع المدني الإقليمي، يتم اختيارهم لتحقيق المصلحة المشتركة على الصعيد الوطني، ممن سيدعمون المتابعة ما بعد المؤتمر بالشراكة مع الحملة العالمية؛ وكذلك ممثلي الأمم المتحدة من الوكالات ذات الصلة بما في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تاريخ انعقاد الاجتماع

من المتوقع عقد **المؤتمر العربي حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية** يومي 1و2 أكتوبر 2017 وسيستفيد المؤتمر من التوصيات الصادرة عن الاجتماع الإقليمي الذي عُقد بالتعاون بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الانتماء والهوية القانونية.

الشراكة

تسعى جامعة الدول العربية والحملة العالمية من أجل الحقوق المتساوية للجنسية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى التعاون مع الشركاء ممن لديهم القدرة على تشجيع مشاركة القادة الحكوميين رفيعي المستوى في المنطقة؛ كالتزاماً مشتركاً للنهوض بالحقوق المتساوية بين الجنسين ضمن قوانين الجنسية؛ وحشد الموارد اللازمة لدعم المزيد من المشاركة في المؤتمر؛ وفهم التحديات السياسية الإقليمية والحساسيات.

مكان انعقاد الاجتماع

سيُعقد الاجتماع بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية.